جامعة باجي مختار –عنابة

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

السنة الثالثة اقتصاد نقدي و مالي

مقياس الاقتصاد البنكي

المحاضرة الأولي

الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية. و النظريات المفسرة لنشاطها

أولا نشأة البنك و تعريفه

1- نشأته

يذكر المؤرخون أن أول بنك ظهر بشكله الحديث كان بمدينة البندقية عام 1557 م . وفي عام 1587 ظهر بنك آخر هو بنك ريالتو بمدينة البندقية ومنها انتشرت البنوك في بقية أوروبا ومنها بنك أمستردام في هولندا عام 1609 , وبنك هامبورغ بألمانيا عام 1619 . وبنك انجلترا عام 1694 , وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون الأول عام 1800 م .

و قد إزدهرت الأعمال المصرفية نتيجة تدفق المعادن النفيسة في القرنين السادس والسابع عشر (16و17ق)، و منذ بداية القرن الثامن عشر (18ق) زاد عدد البنوك في أوروبا و قد زادت وظائف البنوك بالإضافة إلى الخصم فقد توسعت في الإقراض و التسهيلات الإئتمائية و خلق النقود، وبمجيء الثورة الصناعية و الدخول في عصر الإنتاج الكبير و الذي يحتاج تسييره أموال كبيرة أخذت البنوك تتوسع هي الأخرى، و في النصف الثاني من القرن الثامن عشر إزداد عدد البنوك المتخصصة في الإقراض المتوسط و الطويل الأجل، و هو ضروري لتكوين رأس المال الذي لا يؤتي ثماره إلا بعد فترة طويلة نسبيا و من تلك الثمار يفترض تسديد قيمة الدين، و في أواخر القرن التاسع عشر بدأت حركة تركز البنوك بواسطة الاندماج أي شراء معظم أسهم البنوك الأخرى.

2- تعريفه :

اصطلاحا كلمة بنك أصلها إيطالي (Banco) بانكو، و تعني المصطبة، و كان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور

المعنى فيما بعد ليقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة و تجري فيه المتاجرة بالنقود .أما بالعربية فيقال صرف النقود أي بدلها بنقود سواها، و الصيرفي هو بائع النقود بنقود غيرها، و المصرف و جمعها المصارف و تعني المؤسسة المالية التي تتقاضى الاقتراض و الإقراض .فمعظم التعريفات للبنك هي تعاريف وظيفية تركز على وظائف البنك و هيكلته أو تنظيمه و أهدافه و طريقة عمله.

و لقد وردت عدة تعريفات للبنك منها: " مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء. الأولي لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما " .

كما يمكن تعريفه أنه " مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب , أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي, وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما يساهم في إنشاء المشروعات , وما يتطلب من عمليات مصرفيه وتجارية ومالية وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

ثانيا. البنوك التجارية :

يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، فالبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وأولئك الذين يحتاجون لهذه الأموال، ويعد البنك التجاري أهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد، وهذا بفضل الخصائص التي سندرسها في هذه النقطة والتي ينفرد بها عن المؤسسات المالية الأخرى، وسنتطرق أيضا إلى مختلف النظريات التي تعرضت لتفسير نشــاط البنك التجاري

1 .- تعريف البنك التجاري :يمكن تعريف البنك التجاري كما يلي" :هي تلك المؤسسات المالية التي تقبل ودائع الجمهور بأنواعها المختلفة و تلتزم بدفعها عند الطلب أو في موعد يتفق عليه و تقوم بمنح القروض القصيرة الأجل ." و يعرف كذلك على أنه: "المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب ولأجل ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات و القروض (الإئتمانات) بقصد الربح . و تستمد البنوك التجارية تسميتها من خلال تقديمها للقروض قصيرة الأجل للتجار في بداية قيامها (فهي أقدم البنوك تاريخيا على الإطلاق)، ومع تطور النشاط التجاري والصناعي تزايدت أهمية التمويل المصرفي لهذه النشاطات بقروض طويلة ومتوسطة الأجل، خاصة

في ميدان الإستثمار وكذا عمليات تمويل التجارة الخارجية .كما يطلق على البنوك التجارية أحيانا إسم **بنوك الودائع** لأن أهم مواردها تتمثل في الأموال المودعة لديها، وهي عند إعادة إقراض هذه الأموال تكون قد تاجرت بما ليس لديها، وأهم ما يميزها في الوقت الحاضر هو أن البنوك العاملة مجتمعة تقدم قروضا تفوق قيمتها بكثير قيمة الأموال المودعة لديها، ويطلق على هذه العملية التي تعتبر أهم وظائف البنوك التجارية إسم خلق الودائع أو خلق النقود .ذلك أن للبنوك التجارية وظيفتان هما:

أ - **وظيفة الوساطة :** أي التوسط بين المقرضين والمقترضين بتجميع المدخرات والفوائض المالية ووضعها في متناول الأفراد والمشروعات الراغبة في الاقتراض، ولا تختلف البنوك التجارية في قيامها بهذا الدور عن البنوك غير التجارية وعن سائر المؤسسات المالية التي يتألف منها السوق الائتماني بالوطن، والتي تسمى بالوسطاء الماليين .

ب - وظيفة خلق النقود: وهي وظيفة أكثر أهمية وتأثيرا من الوظيفة الأولى، إذ هي الصفة الأساسية التي تتميز بها البنوك التجارية عن المؤسسات المالية الأخرى و عن سائر الوسطاء الماليين، ومعنى خلق النقود هو إمكان البنك إحلال تعهده بالدفع محل النقود الفعلية فيما يمنحه من قروض، وبذلك يخلق البنك وسائل دفع-تقوم مقام النقود -تتمثل في قدرة الزبون على التعامل بتلك الوسائل - وهي في شكل كتـابي مثل الشيك- يقبلـها الآخرون في المعاملات.

2- النظريات المفسرة لنشاط البنوك التجارية

تاريخيا ظهرت هناك العديد من النظريات المفسرة لنشاط البنوك التجارية كان أولها **:** نظرية القرض التجاري وهي النظرية الكلاسيكية في الموضوع، النوع الثاني هو النظريات الحديثة مثل: نظرية إمكانية التحويل، نظرية الدخل المتوقع، نظرية إدارة الخصوم، وسنتطرق من خلال الفقرات الآتية إلى هذه النظريات– 2 :

أ- النظرية الكلاسيكية : وهي **نظرية القرض التجاري** Theory Loan Commercial) ،)وتعتبر هذه النظرية تاريخيا أول نظرية تعرضت لهذا الموضوع، وقد نشأت من خلال ممارسات البنوك التجارية الإنجليزية المتأثرة بالفكر التقليدي، ويقول مؤيدوها بأن سيولة البنك تعتبر جيدة مادام أن أمواله يتم إستغلالها في قروض قصيرة الأجل، وحسب بعضهم فإن القروض القصيرة الأجل يجب ألا يتجاوز أجلها مدة سنة وأن تكون موسمية ومتكررة ومتناسبة مع تقلبات الأعمال وأسعار الفائدة و لا يجب أن تنصرف إلى تكوين رؤوس أموال أو المساهمة في المشروعات، أي أن تكون لها طبيعتها التجارية والمتعلقة بحركة تداول البضاعة، وتنصرف إلى الأوراق التجارية مثل: الكمبيالة أو السند الإدني ، و لذلك تسمى

قروضا تجارية .وفقا للتيار التقليدي يمكن القول بأن القروض التي يقدمها البنك التجاري يجب أن تتم بخاصيتين أساسيتين هما:

- **خاصية التصفية الذاتية** إذ يجب توجيه هذه القروض إلى سلع حقيقية -كالمحاصيل الزراعية- تتحول قبل تاريخ الإستحقاق إلى نقود لسداد القرض، أي أن تسديد القروض يتحقق من الموارد التي يولدها إستعمال القرض في الإنتاج والتسويق.
- **قروض آلية :** أي لا توجد مشكلة بشأنها حيث أن قيمة بيع الإنتاج الحقيقي سوف تغطي قيمة القرض. و يشير مؤيدو النظرية إلى أن الموارد المالية للبنوك التجارية هي من النوع الذي يستحق عند الطلب أو خلال فترة قصيرة، ولذا فمن المنطقي أن توجه هذه الموارد إلى قروض قصيرة الأجل بما يتناسب مع طبيعة الودائع التي لديها، كما أن الودائع هي ملك الغير فمن الواجب أن توجه استخداماتها إلى تمويل سلع حقيقية مما يضمن إسترداد قيمة القروض . إلا أن لهذه النظرية معارضين كثر، ومن أهم الإنتقادات التي وجهت لها :
- فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية فالتقيد التام بها يمنع البنوك التجارية من تمويل التوسعات في المصانع وزيادة خطوط الإنتاج وشراء آلات جديدة وغير ذلك من المجالات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية .
- تحتاج التنمية الاقتصادية إلى قروض متوسطة وطويلة الأجل مما وضع البنك التجاري في موقف صعب فإما أن تختار التمسك بالقروض قصيرة الأجل دون غيرها مما يدفع المقترضين إلى اللجوء إلى أسواق رأس المال لتغطية احتياجاتهم وهو ما يؤدي إلى نزع صفة الوساطة المالية عن النظام الاقتصادي مما يؤدي إلى تسرب الودائع من البنوك التجارية أو أن تقوم المصارف بتقديم قروض متوسطة و طويلة الأجل إلى جانب القروض القصيرة الأجل.
- تعتبر التصفية الذاتية للقروض المصرفية ظاهرية فقط، وذلك بسبب وجود سلسلة الإئتمان المترابط، وتحويل القروض من سلسلة إلى أخرى بدلا من تصفيتها نهائيا، كما أن وجود الرقابة الحكومية و إنتشار البنوك المركزية التي تضمن سلامة إجراءات وقرارات الإقراض،
- .لم تأخذ هذه النظرية بعين الإعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها ففي الحالة الإعتيادية يكون السحب والإيداع في البنك بشكل مستمر، كما أن الودائع الجارية لا يتم سحبها كلها في وقت واحد (إلا في حالة الأزمات البنكية)، و بالنسبة لودائع التوفير فإن كثرة عدد تلك الحسابات وطبيعتها (المتناسبة في الحالة الإعتيادية) تجعلها تتمتع بصفة الثبات النسبي، أما بالنسبة للودائع لأجل فإن تواريخ إستحقاقها معروفة للبنك التجاري، ولا يحق لصاحبها السحب منها إلا في مواعيد استحقاقها.

ب -نظرية التحويل (التبديل)

تهتم هذه النظرية بتوسيع قاعدة التوظيف أو الأصول التي يحوزها البنك التجاري، لذلك يمكن أن تعتبر هذه النظرية صورة متطورة للنظرية السابقة وأكثر عمومية، ويرى مؤيدو هذه النظرية أن لا تقتصر عمليات البنك التجاري على نوع واحد من الأصول (القروض التجارية) بل عليها أن تشمل الاستثمارات في السوق المفتوحة وتدعيم محفظة الأوراق المالية، وفي حالة مطالبة أصحاب الودائع بسحب أموالهم (وهي المشكلة الأساسية التي يحاول البنك التجاري تجنبها) فإن مركز البنك التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل و التبديل، وقدرته على بيع أو إعادة خصم الأوراق المالية التي بحوزته، أو تسييل بعض الأصول للمحافظة على مستوى سيولة جيد وتدعيم مركزه المالي، إذن فإن أساس هذه النظرية هو أن سيولة البنك التجاري تعتبر جيدة طالما أن لديه أصولا يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن وبأقل خسارة ممكنة، هذه المرونة في التحويل تتوقف على حجم وتنوع الأصول و العمليات التي يقوم بها البنك .**ج -نظرية الدخل المتوقع** :

ظهرت هذه النظرية في الأربعينيات من القرن الماضي، وتختلف عن نظرية القروض التجارية من حيث تشجيعها لتقديم القروض الطويلة الأجل والقروض الاستثمارية وغير المتعلقة بالتمويل الجاري، و هو توجه ما يسمى بالمدرسة الألمانية، تقوم هذه النظرية على إنتقاد فكرة إستمرارية السيولة من خلال إمكانية السداد إذ يرى أنه لا يوجد ما يضمن أن كل القروض تحقق إمكانية السداد في موعد استحقاقها، خاصة القروض المتعلقة بتجارة السلع لأن توجيه القروض إلى هذا النشاط (أي شراء السلع من أجل بيعها فيما بعد) لا يمثل حماية مؤكدة للبنك فقد يفشل المقترض في تصريف هذه السلع بسبب التقادم أو الفساد، الأمر الذي قد يؤدي في النهاية إلى صعوبة إسترداد البنك لمستحقاته، بالإضافة إلى هذا العامل هناك مخاطر الإفلاس وتقلبات الأسعار، ومخاطر التضخم، وتغيرات مرونة الطلب وغيرها من العوامل التي قد تؤثر على إمكانية السداد و إسترداد قيمة القرض، ويرى أن العبرة ليست بكون القرض موجها إلى تمويل سلعة تباع قبل تاريخ إستحقاق القرض (التصفية الذاتية) فالسلعة لا تبيع نفسها وليس هناك ما يضمن أن السلعة التي عليها الطلب اليوم سوف يكون عليها الطلب غدا، ومن ثمة ينبغي تركيز الاهتمام على الدخل المتوقع من النشاط الذي يستخدمه في تمويله لا على النشاط ذاته، فإذا كان هناك احتمال كبير من توليد دخل من النشاط يكفي لخدمة الدين حينئذ ينبغي الموافقة على القرض وهذا ما يسمى بنظرية الدخل المتوقع .إذن فهذه النظرية تركز على دراسة البنك لمدى جدية العملية المطلوب تمويلها ومقدار الدخل المتوقع منها بصرف النظر عن كون القرض لمدة قصيرة أو طويلة، ومنه فليس هناك أي سبب يجعل منح القروض مقتصرا على القروض التجارية، لذلك يمكن للبنوك أن تمنح قروضا استثمارية، استهلاكية، عقارية وغيرها.

د ـ نظرية إدارة الخصوم :

وتدعى نظرية إدارة الخصوم (Management Liability Theory) هي أحدث النظريات التي سنتطرق إليها، وتختلف عن النظريات الثلاث الأولى في أن هذه الأخيرة ركزت إهتمامها على جانب الأصول أو العمليات

وهي تتعلق بإدارة السيولة في البنك التجاري، وتقتضي هذه النظرية بأن السيولة لا تتوقف فقط على فترة استحقاق القروض أو على ما يمتلكه البنك من أوراق مالية سهلة التحويل إلى نقدية كما رأينا في نظرية التبديل، بل تعتمد أيضا على إمكانية البنك للحصول على موارد مالية من مصادر خارجية، مثل إصدار السندات، فأساس هذه النظرية هو كون مفردات الخصوم (كالودائع ورأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة والقروض التي يحصل عليها البنك) تمثل في الواقع مصادر الأموال التي يستخدمها البنك في تمويل استثماراته، أي في تمويل الأصول (بما فيها القروض الممنوحة) وتهدف إدارة الخصوم إلى تحقيق زيادة في موارد البنك تمكنه من الاستجابة إلى المزيد من طلبات الاقتراض .